النفط والتداعيات الإقتصادية للربيع العربي

د.طويل أسيا –جامعة البليدة 2

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر ثورات الربيع العربي على إقتصاديات الدول المعنية ،و إظهار حاجة دول الربيع العربي الماسة إلى الإستثمارات الأجنبية ،كما وقد وفرت الدراسة رؤية واضحة لحجم الإستثمارات الأجنبية الهاربة من عدم الإستقرار التي صاحب الثورات لعربية على إقتصادياتها المتداعية بسبب عدم الإستقرار . واستنتجت الدراسة،إلى إعتماد دول الربيع العربية على
الإستثمار الأجنبي كممول أساسي لإستثمارات توفير فرص عمل في اقتصادياتها. عدم الإستقرار في دول الربيع و خفض تصنيفها الائتماني ساعد في تسريع هروب الإستثمارات الأجنبية منها مما أدى إلى خفض حجم الإستثمارات الأجنبية في عموم المنقطة ،وانعكس ذلك على تفاقم مشكلة البطالة ، وإرتفاع معدلات الفقر ، وإنخفاض معدلات الإنتاج ، أكثر عرضة لأي تراجع محتمل في أسعار النفط ، كما أن تكلفة ثورات الربيع العربي الإقتصادية أكبر من قدرة هذه الإقتصاديات على التحمل في ظل أزمة مالية دولية يعيشها العالم. و أوصت الدراسة بخطوات يمكن العمل على تنفيذها عربياً .

الكلمات المفتاحية: ثورات الربيع العربي ، الإستثمارات الأجنبية ، أسعار النفط ، البطالة .

Abstract

The present study aimed to identify the impact of Arab revolts spring on their economies. to show the urgent need for the Arab States for foreign investment. The study has provided a clear vision for the volume of foreign investments from non- fugitive Stability that the owner of the revolutions of the Arab economies crumbling because of the instability. The study concluded, to the adoption of spring countries Arab foreign investment as a financier essential for investments to create jobs in their economies. Instability in the countries of the spring, lowering its credit rating helped accelerate the flight of foreign investment from them, which led to a reduction of the volume of foreign investments in the pan dotted , and reflected on the growing problem of unemployment , and that the cost of the revolutions of the Arab Spring Economic greater than the ability of these economies to endure under international financial crisis. experienced by the world. The study recommended steps and can work on implementing an Arab.

Key worlds: Arab Spring, foreign investments, oil prices, unemployment.

مقدمة

من المُتوقَّع أن يبلغ مُتوسط النمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4.1 في المائة في عام 2011، أي ما يزيد بنصف نقطة مئوية عن تنبؤنا بشأن المتوسط السنوي في مايو/أيار. ويُعزى هذا التطور الإيجابي في جانب كبير منه إلى زياداتٍ في الإنفاق العام عزّزت الطلب في أنحاء المنطقة، وزياداتٍ في إنتاج النفط في معظم بلدانها المصدرة للنفط، وانتعاشٍ أسرع من المتوقع للإنتاج الصناعي في مصر. وفضلا عن ذلك، تحسنت آفاق النمو

في إيران بعد سريان مفعول نظام إصلاح إعانات الدعم والبدء في تحقيق مكاسب الكفاءة. أمّا التراجع الطفيف لمعدل النمو في المنطقة إلى 3.8 في المائة في عام 2012 فيرتبط بشكل رئيسي بتباطؤ متوقع في النمو العالمي من المحتمل أن يؤدي إلى هبوط إنتاج النفط وأسعاره. وعلى الرغم من تحسّن آفاق النمو في المنطقة هذا العام مُقارنة بما تنبأنا به في مايو أيار إلا أن الشكوك والاحتمالات المجهولة زادت مع إزدياد مخاطر الإنكماش العالمي. فتراجُع الطلب من أوروبا سيؤثر بصورة سلبية على البلدان المستوردة للنفط في شمال أفريقيا، إذ أنه سيُضْعِفُ إيراداتها من الصادرات وتحويلاتِ مغتربيها. وسيؤدي هبوط أسعار النفط إلى انخفاض النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، لكنه سيكون مبعث إرتياح للبلدان النامية المستوردة للنفط. وعلى خلاف عام 2008، عندما كانت لدى بلدان المنطقة إمكانات مالية وفيرة للتصدي لتحديات الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية، فإن المستجدات السياسية والإقتصادية الراهنة أضعفت المراكز المالية لبلدان كثيرة وأوهنت قدرتها على الاستجابة بزيادة الإنفاق في حالة وقوع أزمة عالمية أخرى. ولذلك، من الضروري أن تسعى المنطقة لتحقيق استقرار الوضع السياسي والأوضاع الإقتصادية الكلية لتبديد المخاوف وعدم اليقين في المنطقة وإستنهاض الإستثمار والنشاط الإقتصادي.

وهناك بعض الشواهد على توسّع النشاط الإقتصادي في الأشهر الأخيرة في البلدان السائرة على طريق التحوّل. فقد عاد الإنتاج الصناعي في مصر وتونس إلى مستويات ما قبل ثورات الربيع العربي، الأمر الذي ينبئ بأن هذه البلدان ماضية في المسار المعتاد للتحوّل السياسي. علماً بأن النمو الإقتصادي يُستعاد بوتيرة سريعة، في المتوسط، في أعقاب التحوّل السلس إلى نظام ديمقراطي .وعلى غرار التجارب المماثلة في مناطق أخرى، أدَّت زيادة الشكوك الناشئة عن التحولات السياسية المصاحبة لثورات الربيع العربي إلى إرتفاع علاوات المخاطر في البلدان المتأثرة بالإضطرابات. وتراجعت الإستثمارات الخاصة ومعدلات النمو نتيجة لارتفاع تكلفة رأس المال. وفي البلدان ذات المستويات المحدودة للحيّز المالي المتاح، مثل المغرب والأردن جرى توسيع نطاق البرامج الإجتماعية للاستجابة للمطالب الشعبية على حساب برامج الإستثمارات العامة. وعلى النقيض من ذلك، لم تتأثر الاستثمارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تأثراً كبيراً بفضل الدور المهيمن للاستثمارات العامة. وتتضمن المخاطر السائدة هناك إستمرار ضعف نمو الائتمان المتاح للقطاع الخاص وقيود التنفيذ المتصلة بمشروعات الاستثمار العامة. ولتحقيق هذا الهدف فقد إتبعت المنهج التحليل الوصفي والموضوعي للدراسة ولذي يقود إيجاد العلاقة بين الموضوعين .

من خلال الإجابة بدقة وإختصار على **الأسئلة التالية :**

- مدي تأثر تداعيات أزمة الإقتصاديات الربيع العربي على المنطقة ؟
- الربيع العربي والنفط ؟
-ماهو مستوى الإنتاج النفط الجزائري من هذه التداعيات ؟

أولاً :أسباب نشوب ثورات الربيع العربي :

لقد كان هنالك العديد من الأسباب [1]التي أدت إلى الربيع العربي قد عانت تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا طوال الفترة السابقة من تردي الأحوال المعيشية ، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وإنخفاض معدلات الإنتاج ، إرتفاع الفجوة بين طبقات الشعب وبصفة

[1] إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام ،التاريخ 2013 ، ساعة 17:00، موقع :
http: //www.un.org/esa/desa/dévelopement/en/sustdev/publications/index.shtml

خاصة الفترة ما بين 2000 – 2010 ، حيث لم يتجاوز نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لذلك الدول من 4- 5% ، طبق لتقديرات صندوق النقد الدولي لقد كان للربيع العربي العديد من التأثيرات السلبية الإقتصادية على بلدان نشوب الثورات ، فلقد زادت تلك الثورات من إنخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهر يناير 2011 ، وأبريل 2011 ، نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي[12] في منطقة المينا " منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " قد إنخفض من 4.5% إلى 3.1% أي إنخفض بمقدار 1.8% وبالنظر إلى وقع الدول .مثل الأزمة سورية .

ثانيا :تداعيات الربيع العربي على بلدان الثورات :

لقد كان للربيع العربي العديد من التأثيرات السلبية الاقتصادية علي بلدان نشوب الثورات، فلقد زادت تلك الثورات من انخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالي، فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهري يناير 2011، وأبريل 2011، نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد انخفض من 4.5 % لي 3.1%، أي انخفض بمقدار 1.8 %، وبالنظر إلي واقع الدول، نجد أن المؤشرات التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفضت بنسبة 4.8%، وفي تونس انخفضت بنسبة 3.3%، أما في الأردن فقد انخفضت بنسبة 1.5 % . نظراً لارتفاع معدلات تدفق العمالة بين البلدان العربية، فقد شهدت بعض المناطق عودة العمالة الموجودة لديها إلى بلادها، كما حدث بالنسبة للعمالة المصرية التي كانت متواجدة في ليبيا، فقد نزحت جميعها إلي مصر خوفاً من الحرب الأهلية الدائرة هناك، مما زاد من معدلات البطالة. وبالنظر علي المدى القصير نجد أن هناك ثمة ثلاثة مخاطر رئيسية ، وهي توترات الأسواق المالية، والتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، وارتفاع أسعار الغذاء، وهي من أكبر التحديات التي تواجه تلك الدول.

أ- تداعيات الربيع العربي على الإقتصاد تونس :

جدول رقم 01 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الإقتصاد التونسي % "

البيان	2009	2010	2011
النمو في الناتج المحلي الاجمالي	**3**	**3.7**	-2.5
التضخم	**3.5**	**4.4**	6.4
الميزانية (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	**-2.7**	**-2.6**	-6
الحسابات الجارية (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	**-2.8**	**-4.7**	-8.9

Source: www.afdb.org, 11 march. 2011

تشير المؤشرات إلي انتكاسة كبيرة قد حلت بالاقتصاد التونسي، والذي بلغت نسبة العجز بالميزانية حوالي 6% في عام 2011م، أي عجز عن العام السابق له بمقدار 3.4%. هذا ويرجع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزانية إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات وتراجع الإيرادات السياحية، وارتفاع معدلات التضخم .

ب- تداعيات الربيع العربي على الإقتصاد مصري :

[2] - التقرير الإقتصادي ، **" الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية "** ، إصدار سنوي ، العدد 19الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، لعام 2011 .

بالفعل تعاني مصر من تباطؤ النمو الاقتصادي بها، كما تشهد انخفاض في نسبة الاستثمار وانخفاض في حركة الصادرات والواردات، وارتفاع أسعار الغذاء، كما هو موضح بالجدول (02). علاوة علي ذلك فقد شهدت مصر انخفاض هائل في عدد السائحين بنسبة 45% في منتصف عام 2011م[3]، مما كان له بالغ الأثر علي الاقتصاد . المصري باعتبار أن السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية لديها، وبعد أن حققت الدولة جذب أعداد كبيرة من السائحين في العام 2010[4] .

جدول رقم 02 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد المصري (%) "

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	20.9	22.4	19.2	18.9	16.3
العائد الحكومي	27.7	27.8	27.7	25.1	24.7
الحسابات الجارية	2.1	0.5	-2.3	-2.0	-1.9
التبادل التجاري	7.9	23.9	-0.6	-5.0	-9.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September , 2011 .

ج-الأثر الإقتصادي الأزمة السورية[53] :

تسبب القتال في سوريا في أضرارإقتصادية كبيرة ، بما في ذلك تدمير الممتلكات التجارية والسكينة والبني التحتية ومرافق الإنتاج ، كما أثرت الجزاءات الإقتصادية سلباً على الإقتصاد السوري ، إذ تسبب الخطر النفطي في خسارة في عائدات الصادرات بما يقارب 4 بلايين دولار ، مما أدى إلى إنخفاض في الإيرادات الحكومة بنحو 25% في عام 2012 . تأثر الأردن ولبنان بصفة خاصة من جراء ركود الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود مع سوريا وإنخفضت كثيرًا بسبب الأزمة تدفقات رؤوس الأموال والسياحة ، وهي عوامل كانت إلى وقت قريب تحرك التوسع الإقتصادي في تلك البلدان ، وبعد خفضت قيمة الليرة سورية في كانون الثاني / يناير 2012 ، إرتفع الطلب على العملات الأجنبية في العديد من الدول المجاورة ، وضطر المصرف المركزي الأردن إلى رفع أسعار الفائدة وبيع إحتياطي العملات الأجنبية لصون الدينار الأردني وإنخفضت فيه الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .

جدول رقم 03 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد السوري (%)"

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	157.2	182.3	177.1	188.2	209.6
اجمالى الاستثمارات	21.4	20.1	22.1	24.3	25.2
العائد الحكومي	22.7	20.1	23.9	21.8	21.0

[3] --African Development Fund "AFDB", The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.

[4] -إدارة الأم المتحدة لشؤون الأعلام ، شبكة الانترنت ، موقع :
http : //www.un.org/org/desa/developmment.en/wesp/Policy/Shtml.index

[5] ربيع نصر ، زكي محشي ، خالد أبو إسماعيل ،**"الأزمة السورية الجذور والأثار الإقتصادية والإجتماعية "** ، المركز السوري لبحوث لسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، كانون الثاني 2013 ، ص 35

الحسابات الجارية	-7.0	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	-0.2	-1.3	-3.6	-3.9	-6.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011

لقد تفاقمت بسوريا[6] التي تشتد وتحتدم بها الأزمة الآن مستويات التضخم. كما تشير المؤشرات إلي أن حساباتها الجارية كنسبة من الناتج قد انخفضت بنسبة 5.3% في عام 2011م، نظراً لقلة تدفق رؤوس.الأموال إليها، كذلك لهروب المستثمرين خشية القلاقل المنتشرة بالبلاد. و إلي انخفاض حجم التبادل التجاري بنسبة 6.11%، بما يشير إلي ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة.

د- الربيع العربي ودول مجلس التعاون الخليجي :

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فالوضع مختلف تماما، حيث أنها لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة لاندلاع الثورات بالدول المجاورة لها، فعلي العكس من دول الربيع العربي ذاتها، فقد جنت دول الخليج ثمار تلك الثورات، وحققت مكاسب هائلة من وراء تلك الثورات، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما تسبب في جني دول الخليج (وعلي الأخص الإمارات والسعودية وقطر) أرباح طائلة من ارتفاع أسعار النفط[7].

1-الربيع العربي والإمارات العربية المتحدة :

تشير مؤشرات الجدول السابق إلي ارتفاع صادرات النفط لدولة الإمارات، ويرجع ذلك للقلق الذي انتاب دول العالم إزاء الربيع العربي. لذلك، فقد استطاع الاقتصاد الإماراتي تحقيق نموًا ملحوظًا خلال عام 2011م، ورغم أن إجمالي الاستثمارات سجلت بعض التراجع، إلا إن رصيد الحساب الجاري أحرز نموًا كنسبة من الناتج بما بلغ حوالي 10.3% في عام 2011م.

جدول رقم 04 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد الإماراتي (%)"

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	258.2	314.8	270.3	302.0	358.1
إجمالي الاستثمارات	23.8	22.5	23.9	19.3	19.1
العائد الحكومي	33.1	38.6	25.3	28.3	32.9
الحسابات الجارية	6.0	7.4	3.0	7.0	10.3
صادرات النفط	73.8	103.0	68.1	77.5	103.6

.Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011

2-الربيع العربي والمملكة العربية السعودية :

[6] ربيع نصر ، زكي محشي ، خالد أبو إسماعيل ، نفس مرجع سبق ذكره ، ص 36

[7] عبد الخالق عبد الله ، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس اقتصاد الخليجي " ، المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، أفريل 2012 ، ص 3 .

تشير مؤشرات المملكة إلي ارتفاع نسبة الحسابات الجارية من الناتج، فقد قفزت من 14.9% في عام 2010م إلي 20.6% في عام 2011م، بما يدل علي استقطاب المملكة للمزيد من رؤوس الأموال. وقد وجدت المملكة بيئة خصبة لجذب الإستثمارات الأجنبية إليها، وخصوصًا عامي 2010 و2011م، بما مكنها من إحراز مركز متقدم في جذب الإستثمارات الأجنبية طبقًا لمؤشرات تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2010م، فالمستثمر دائما ما يبحث عن بيئة الأعمال التي تتصف بالإستقرار السياسي والإقتصادي، حتى يتمكن من ممارسة أعماله بحرية وبدون مخاوف أو قلاقل.

جدول رقم 05 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد السعودي (%) "

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي	179.8	213.6	168.8	192.6	226.1
اجمالى الاستثمارات	20.5	22.8	25.2	22.9	20.3
العائد الحكومي	50.4	66.0	41.0	48.9	50.8
الحسابات الجارية	24.3	27.8	5.6	14.9	20.6
صادرات النفط	205.6	281.4	163.3	215.5	290.9

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

مما سبق يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي استفادت من الربيع العربي، وتمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية من خلاله، بل لا يزال هناك فرص أخرى سانحة، حيث بإمكان دول الخليج جذب السائحين الغير راغبين في زيارة دول الثورات، للقيام بزيارات سياحية لديها، كما أن ارتفاع أسعار النفط سيعزز من وضع تلك الدول في منظمة الأوبك، كما يتوقع أن تشهد المنطقة طفرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجدير بالملاحظة أن نتائج التحليل تشير إلى أن الاقتصاد السعودي استطاع تجاوز عام 2011م بجدارة اقتصادية، فرغم التحديات التي واجهها مثله مثل بقية الاقتصاديات العربية في سياق الربيع العربي، وأيضا بدافع أزمات مديونيات الاتحاد الأوربي والاقتصاد الأمريكي، فقد تمكن الناتج المحلي الإجمالي السعودي من تخطي حاجز الاثنين تريليون ريال (بلغ حوالي 2163 مليار ريال)، بمعدل نمو 28% عن العام السابق. وقد أحرزت كافة مكونات الناتج الرئيسية نموًا إيجابياً، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي التحويلي حوالي 15%، وبلغ نمو قطاع الاتصالات والنقل حوالي 10.1%، والتشييد والبناء حوالي 11.6%، والتجارة حوالي 6.4%، في حين نمت خدمات المال والتأمين بحوالي 2.7% .

وبالنسبة لتحليل ملامح موازنة عام 2012م للمملكة فتشير نتائج التحليل إلى أن مكامن السياسة الإقتصادية السعودية في ضوء هذه الموازنة تقوم على منهج التوسع بشكل رئيسي، وخاصة في ضوء رفع سقف المصروفات المقدرة لعام 2012م إلى حوالي 690 مليار ريال، وهو الرقم الأعلى في تقدير هذه المصروفات في تاريخ المملكة.

ثالثا:الإعتماد على النفط ينذر بمستقبل غير مضمون وغير مستقر :

وتطل التوازنات المالية [8] المدى المتوسط قوية في العديد من دول الخليج ولكن التقديرات تذهب إلى أن سعر التعادل لنفط بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل قد زاد من 49 دولار لبرميل في عام 2008 إلى 79 دولار في عام 2012 ، مما يجعل البحرين وعمان أكثر

[8] -Sharp, J., Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011.

عرضة لأي تراجع محتمل في أسعار النفط وتتراوح فوائض الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين ما يقارب ب8% من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما يعادل 40% في الكويت .وبخلاف ذلك ، أدى إرتفاع المتوسط السنوي الأسعار النفط إلى متفاقمة الإختلالات الخارجية في البلدان المستوردة للنفط في عام 2012 ، كما تزايد عجز الميزانية في الأردن ولبنان وسوريا .

1- أوضاع سوق النفط العالمي المتوقعة وتأثيرها على الدول العربية المصدرة له :

وقدرت منظمة الأوبك أن عرض النفط[9] من البلدان المنتجة خارجها قد ارتفع بمقدار نصف مليون برميل يوميا خلال عام 2012، بينما تتوقع أن يزيد عرض هذه البلدان خلال عام 2013 بمقدار 900 ألف برميل يوميا. وسوف تأتي معظم الزيادة في العرض من الولايات المتحدة الأميركية وكندا وجنوب والسودان والبرازيل وأستراليا، بينما سينخفض العرض الذي ستقدمه كل من النرويج والمكسيك وسوريا والمملكة المتحدة. ويشير التقرير إلى أن إنتاج منظمة الأوبك وفقًا لمصادر ثانوية قد بلغ 30.37 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012، وهو ما يقل بنحو 465 ألف

برميل يوميًا مقارنة بشهر نوفمبر/تشرين الأول 2012. إضافة إلى ذلك كله فمن المهم الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المخزونات من النفط الخام [10]والمنتجات لدى الدول المستهلكة الرئيسية في التأثير على حركة الطلب على النفط وعلى مستوى الأسعار.

2- أوضاع البلدان العربية المستوردة للنفط :

تدهور البيئة الخارجية التي تواجهها البلدان العربية غير المصدرة للنفط مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في الأسواق العالمية، وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين لاسيما في أوروبا حيث تزيد إلى حد كبير درجة الترابط الاقتصادي بين أوروبا ودول منطقة جنوب المتوسط لاسيما بلدان المغرب العربي حيث يؤدي انخفاض بمقدار 1% في معدل النمو الاقتصادي إلى انخفاض بمقدار 0.6% في كل من الجزائر وتونس ونحو 0.4% في المغرب، وأقل من ذلك نسبيًا في مصر والأردن .

كما أن هذه البلدان تتأثر بطبيعة الحال بصدمات الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي، فارتفاع إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% في دول المجلس يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج في بلدان الشرق الأوسط وشمال المستوردة للنفط وبلدان المشرق (مصر والأردن وسوريا) تبلغ 0.55% و 0.4% على الترتيب خلال سنة واحدة، كما يكون للصدمة تأثير متوسط على بلدان المغرب العربي (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا) تبلغ 0.2% في المتوسط ومن هنا أهمية القسم الأول الذي عرضنا فيه للتطورات المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصدرة للنفط[11]

1-المشكلات الاقتصادية لدول الربيع العربي ثلاثية الأبعاد:

---

[9] - مجدى صبحي ، تقارير ، **"إتجاهات الإقتصاد العالمي لعام 2013 وتأثيراها على الإقتصادات العربية "** ، مركز الجزيرة للدراسات ، مكة المكرمة ، السعودية ، 4 فيفري 2013 .

[10] راجع حول أهمية المخزون في معالجة قام بها الكاتب مجدي صبحي " ماهو إتجاه الأوبك في إجتماعنا القادم ! أهمية الاتجاهات الطويلة المدى في إتخاذ القرارات " ، مجلة عالم الإستثمار ، دبي ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، مايو / أيار 2009

[11] - وأنظر في عرض هذه الوعود وإستحالة الوفاء بها في مصر ، مقالين للكاتب مجدي صبحي ، **" الإقتصاد في برامج مرشحي الرئاسة وعود ضخمة وآليات تنفيذ غير واضحة "** ، جريدة الأهرام 20 مايو/ آيار 2012 وأنظر أيضا مجدي صبحي **"التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البرنامج الرئاسي هل هي برنامج عملي قابل للتنفيذ ؟"**، جريدة الأهرام 20 يوليو /تموز 2012 .

البعد الأول :تواجه هذه الدول تراجعاً واضحاً في معدلات النمو ومن ثم في إيراداتها العامة، في الوقت الذي تميل فيه تكاليف المعيشة نحو الإرتفاع لأسباب كثيرة، منها قيود العرض المصاحبة لظروف الثورة، وحرص الحكومات الجديدة على رفع الحد الأدنى للأجور دون أن يصاحب ذلك نمو مماثل في الناتج المحلي ..

البعد الثاني :هو العجز الكبير في المالية العامة لدول الربيع العربي بسبب تزايد الإنفاق العام الناجم

عن حرص الحكومات على إستيفاء الإحتياجات الأساسية للسكان وتحسين مستوياتها، في الوقت الذي تميل فيه الإيرادات العامة نحو الانخفاض بسبب تراجع معدلات النمو وانخفاض قدرة الممولين على دفع الضرائب، ويتسبب العجز المالي الحالي في ارتفاع الدين العام المحلي إلى مستويات غير مستدامة، وإلى حد ما الدين الخارجي .

البعد الثالث : وهو التراجع الكبير في موارد النقد الأجنبي لهذه الدول وإستنزاف إحتياطياتها منه نتيجة لخروج رأس المال وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدية بصفة خاصة عوائد السياحة، فضلا عن توقف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للظروف السياسية غير الموائمة. على سبيل المثال تتعرض موارد مصر الرئيسة من النقد الأجنبي حالياً لضربات حادة، خصوصا صادراتها السلعية وإيراداتها من السياحة، نظراً للتراجع الكبير في أعداد السائحين بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تتعرض له البلاد حاليا. فمنذ بدء الثورة حتى الآن تراجع الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي بنحو 19 مليار دولار نتيجة لخروج رؤوس أموال أجنبية بمقدار 8.8 مليار دولار، ودفع 4.9 مليار دولار لخدمة الديون الخارجية المصرية (فوائد وأقساط سداد)، وتحويل 2.6 مليار من قطاع البترول ودفع 2.6 مليار لاستيراد السلع التموينية[112] بين هذه الأبعاد الثلاثة نجد أن إستيفاء الإحتياجات الأساسية للجماهير من رفع في مستويات الأجور وزيادات في مستويات المعاشات التقاعدية ورفع لمخصصات الدعم الحكومي للسلع والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة، والرغبة في تحسين مستويات الخدمات التي تؤديها المؤسسات العامة، سواء الإنتاجية أو الخدمية، يحتل أولوية أولى لدى صانع السياسة الإقتصادية في مرحلة ما بعد الثورة، حتى يشعر المواطن بأن هناك تحسناً في أوضاعه نتيجة لها، وهو ما يرفع من الإنفاق العام لتلك الدول على نحو غير مسبوق. على سبيل المثال قدر العجز المبدئي للميزانية العامة المصرية في عام 2012 بـ 134 مليار جنيه (22 مليار دولار تقريباً)، غير أن التقديرات الجديدة تصل بهذا العجز إلى 182 مليار جنيه (30 مليار دولار) وهو عجز تنوء إمكانات الدولة عن تحمله على المدى الطويل.

رابعا:مستوى الإنتاج النفطي الجزائري من هذه تداعيات الربيع العربي :

كشفت[113] منظمة الدول المصدرة لنفط "أوبك" عن تسجيل الإنتاج الجزائري لاستقرار نسبي خلال الفترة الممتدة ما بين مارس وأفريل عام 2013 ، أن معدل سعر البترول الجزائري "صحاري بلند " بلغ 109.37 دولار للبرميل ، مسجلة تراجعا نسبيا بفعل مؤشرات عودة النفط الليبي إلى السوق . وحسب

---

[12] محمد إبراهيم السقا ،"مشكلات الاقتصادية الربيع العربي" أستاذ الإقتصاد ، جامعة الكويت ، جريدة الإقتصادية ، العدد 6654 ، 30 ديسمبر 2011 .

[13] المنظمة المصدرة للنفط " أوبك " ، التقرير الفصلي ، 2013 .

التقرير الفصلي للمنظمة الدولية ، أن متوسط سعر النفط الجزائري بلغ في مارس عام 2013 108.95 دولار للبرميل مقابل 108.09 دولار للبرميل ، مسجلا تراجعا طفيفا بنسبة 0.86 % نتيجة بروز مؤشرات عودة النفط الليبي "السيدر" المطلوب كثيرا في السوق الدولية والمنافس الرئيسي للبترول الخفيف الجزائري ، إلى جانب "بوني لايت " النيجري أيضا "موربان "الإماراتي .

ظل البترول الجزائر[114] مستفيدا من الوضع السائد في السوق والظروف الصعبة التي يمر بها الإنتاج الليبي والنيجيري ، ومع ذلك لا يزال معدل إنتاج البترولي الجزائري في تراجع مقارنة بالمستوى المسجل في 2012 .حيث تفقد الجزائر 45 ألف برميل يوميا ، أي ما يعادل 4.5 مليون دولار يوميا ، بمتوسط سعر يقدر ب 100 دولار للبرميل الواحد ، أي أن ما ينقص من الإيرادات الإجمالية يصل 135 مليون دولار وسنويا1.6 مليار دولار في حالة بقاء التراجع في نفس المعدل تقريبا .علما أن الصادرات النفطية الجزائرية تمثل حوالي 36% من إجمالي الإيرادات مقابل 40% للغاز والباقي للمشتقات والمواد البترولية .

1- الإمدادات الجزائرية من النفط :

ساهم تراجع الإمدادات الجزائرية من الغاز الطبيعي إلى أوروبا ، في انتعاش الطلب عن شركة غازيروم الروسية ، التي أعلنت أن وارداتها من الغاز إلى أوروبا ارتفعت بنحو 16% ، لتصل إلى 162.7 مليار متر مكعب خلال سنة 2013 ، من مجموع إنتاج وصل إلى 487.4 مليار مترمعكب ، رتفاعاً في صادرات الغاز الجزائرية إلى أوروبا إذا انقطعت الإمدادات التي تصل عن طريق أوكرانيا ، وإذا تدهور الموقف السياسي غير المستقر في ليبيا ، أو زادت حدة الإضطرابات الأمنية في العراق ، سينخفض إنتاج النفط عن المستوى المتوقع في هذه البلدان ، عكس الجزائر في سنة 2014 كما هو موضح في[152] :

جدول رقم 06 "الجزائر – تحليل إمدادات النفط الخام – مارس 2014 "

	مارس 2014 حجم (ب/د)	فيفري 2014 حجم (ب/د)	تغيير في الشهر الماضي
صادرات النفط الخام	558065	498113	59952
إرتفعت أقل المكثفات في الخام	5000	5000	-
صافي الصادرات الخام	553065	493113	59952
مصفاة التكرير - شمال المصافي	530000	563000	(33000)
مصفاة التكرير – المصافي الداخلي	25000	25000	-
فرع- مجموع السعرات مصفاة للتجهيز	555000	588000	(33000)
الإضافة إلى مصفاة لاستخدام الذاتي من	17000	17000	-
النفط الخام	572000	605000	(33000)

[14] حفيظ صواليلي ، "**الجزائر تخسر 4.5 مليون دولار يوميا لتراجع الإنتاج** "، جريدة الخبر الجزائرية ، الخميس 15 ماي 2014 ، ص 07 .

[15] الجزائر الأعلى عربيا في إنتاج المحروقات ،التقرير السنوي للمعهد التمويل الدولي ، واشنطن ، 2014 .

مجموع السعرات مصفاة			
إمدادات النفط الخام	1125065	1098113	26952

Source :country Repert May 2014 ″Algeria Generate on April 30th2014″. Economist Intelligence unit Limited 2014 .London.

أن الإقتصاد الجزائري في المركز الرابع كأكبر إقتصاد في العالم العربي للعام 2012 بنحو 197 مليار دولار ، بسبب ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بنحو حوالي مليوني برميل يوميا وتصدير 85 مليار مترمكعب من الغاز ، وهو من أعلى مستويات الإنتاج في الدول العربية . أن المركز الرابع الجزائر كأقوى اقتصاد لا يرجع كفاءة الاقتصاد وتحرك رؤوس الأموال وإنما يرجع أساساً بقوة الدخل الذي يعتمد أساساً على مداخيل النفط والغاز إلى تطوير مصادر أخرى للنمو لوضع حد لإعتماد الجزائر على النفط والغاز اللذين يمثلان حاليا حوالي 40% من إجمالي الناتج الداخلي

الخاتمة العامة

الثورات التي غيرت وجه العالم العربي ، غيرت أيضا إقتصاد الأسواء في أغلب الحالات إذا التي ستقيم ما يسمى ب الربيع العربي إنتمائيا سيكون التقييم واضحاً ومؤسفاً .

إن الثورات العربية يمكن أن تؤدي إلى تحويل الإقتصادات العربية أو بعضها على الأقل إلى اقتصادات قوية ولها تأثير في المنطقة, بمعنى إقتصادات تضاهي الإقتصادات الأوروبية، فهذا التوقع يحوي جانباً من الحقيقة أو الواقع، وذلك لأنه ما يمكن أن تتمخض عنه هذه التحركات والمطالبات الشعبية قد يصب مباشرة في خانة تنقية البيئة الاقتصادية ورفع معدل الإنتاجية وتحسين مستوى التنافسية التي تؤدي بدورها إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي. ولعل أبرز ما يمكن أن تؤدي إليه ثورات الربيع العربي هو : القضاء أو على الأقل الحد من الفساد والهدر من خلال سيادة القانون والإتيان بحكومات شعبية تخضع للرقابة والمساءلة. ومما لا شك فيه هو أن الحكومات التي ستتلو رحيل أنظمة الحكم الحالية في الدول العربية ستكون أكثر حرصاً على مصالح دولها وشعوبها، والتي تأتي المصالح الاقتصادية في مقدمتيها ما سيؤدي إلى تحسين الشروط التجارية لها التي سيكون لها تأثير كبير على أدائها الاقتصادي.

نتائج :

- لاقتصاد العربي إقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، يتسم بضعف البنية الإنتاجية التي تعجز عن تأمين التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل للأجيال الشابة، وهو على درجة عالية من الانكشاف على الخارج؛
- ثمة تقديرات تشير إلى خروج قرابة 30 مليار دولار من البلاد منذ بداية الربيع العربي؛
- يمكن للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، إذا لم تفقد سيادتها على مواردها النفطية أن تستفيد من الميل الموضوعي والمستدام الأسعار النفط نحو الزيادة بسبب كون العالم يتوجه نحو فترة **ما بعد النفط ؛**
- توقع أن يسجّل معدل النمو للمنطقة العربية مزيداً من التراجع إلى 3.4 في المئة عام 2013، قبل أن يعود إلى المسار التصاعدي عام 2015 مع نمو مرتقب بنحو 4.3 %؛
- يسجل النمو العالمي معدلات ضعيفة عند نسبة 2.3% في2012، و2.4 في المئة لعام 2013، ليعود إلى الارتفاع التدريجي المتواضع عند نسب تقدّر بنحو 3.1 %و3.3 %لعامي 2014 و2015 على التوالي؛

- يسجّل معدل النمو للمنطقة العربية مزيداً من التراجع إلى 3.4 %عام 2013، قبل أن يعود إلى المسار التصاعدي عام 2015 مع نمو مرتقب بنحو 4.3%.

قائمة المراجع :

1-إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام ، سنة 2013 ، ساعة 00: 17 .
http: //www.un.org/desa/development/publications/wesp_index.html

2-التقرير الإقتصادي ، **" الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية "** ، إصدار سنوي ، العدد 19الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، لعام 2011 .

3-إدارة الأم المتحدة لشؤون الأعلام ، شبكة الانترنت ،
http. //www.un.org/desa/development/publications/wesp_index.html

4-African Development Fund "AFDB", The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.

5-ربيع نصر ، زكي محشي ، خالد أبو اسماعيل ،**"الأزمة السورية الجذور والأثار الإقتصادية والإجتماعية "** ، المركز السوري لبحوث لسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، كانون الثاني 2013 .

6-عبد الخالق عبد الله ، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس اقتصاد الخليجي " ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، أفريل 2012 .

7-Sharp, J., Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011.

8-مجدي صبحي " ماهو إتجاه الأوبك في إجتماعنا القادم ! أهمية الاتجاهات الطويلة المدى في إتخاد القرارات " ، مجلة عالم الإستثمار ، دبي ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، مايو / أيار 2009 .

9- مجدى صبحي ، تقارير ، **"إتجاهات الإقتصاد العالمي لعام 2013 وتأثيراها على الإقتصادات العربية "** ، مركز الجزيرة للدراسات ، مكة المكرمة ، السعودية ، 4 فيفري 2013 .

10- وأنظر في عرض هذه الوعود وإستحالة الوفاء بها في مصر ، مقالين للكاتب مجدي صبحي ، **" الإقتصاد في برامج مرشحي الرئاسة وعود ضخمة وآليات تنفيذ غير واضحة "** ، جريدة الأهرام 20 مايو/ آيار 2012 .

وأنظر أيضا مجدي صبحي **"التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البرنامج الرئاسي هل هي برنامج عملي قابل للتنفيذ ؟"**، جريدة الأهرام 20 يوليو /تموز 2012 .

11-محمد إبراهيم السقا ،"مشكلات الاقتصادية الربيع العربي" أستاذ الإقتصاد ، جامعة الكويت ، جريدة الإقتصادية ، العدد 6654 ، 30 ديسمبر 2011 .

12-المنظمة المصدرة للنفط "أوبك"، التقرير الفصلي ، 2013 .

13-حفيظ صواليلي ، "**الجزائر تخسر 4.5 مليون دولار يوميا لتراجع الإنتاج** "، جريدة الخبر الجزائرية ، الخميس 15 ماي 2014 ، ص 07 .

14-الجزائر الأعلى عربيا في إنتاج المحروقات ،التقرير السنوي للمعهد التمويل الدولي ، واشنطن ، 2014 .